HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

مذكرة السياسات 1

المساعدة القانونية للمهاجرين واللاجئين: جهود مستمرة، وفعالية أقل؟

أيلول/سبتمبر
2022

الخلاصة

بالنظر إلى واقع أن العمال المهاجرين واللاجئين هم من الفئات الأكثر تأثراً وضعفاً في أي مجتمع، يغدو التأكد من حصولهم على المساعدة القانونية أمراً بالغ الأهمية لضمان أن يعيشوا حياة كريمة ويشكلوا جزءاً حيوياً من المجتمعات المضيفة. استناداً إلى خمسة عشر عاماً من خبرة منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في المساعدة القانونية والدراسات البحثية المتعددة والتحليل، وبالاعتماد على المشاورات التي جرت مع لجنة العمال المهاجرين[1]، تقترح هذه المذكرة **عشر توصيات** من شأنها تعزيز وصولهم الفعال إلى المساعدة القانونية، وبالتالي التمتع بحياة كريمة من خلالها:

1) الاستثمار في **جمع البيانات النوعية** من خلال البحوث الموجّهة بهدف تحديد التحديات القانونية التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون والفرص المتاحة لهم.
2) التعريف **بأوجه الضعف المحددة** من خلال توفير بيانات مصنفة، مع إيلاء اهتمام خاص لتصنيفهم بحسب الجنس، والسن، والجنسية والعرق، والظروف الصحية على سبيل المثال.
3) اتباع نهج **التعليم المتنوع** (باستهداف قطاعات مختلفة من المجتمع) من خلال عقد جلسات قانونية حول (أ) الحقوق والسبل القانونية المتاحة للعمال المهاجرين واللاجئين، و(ب) القيمة المضافة التي تقدمها المجتمعات المتنوعة للمجتمع المضيف بشكل عام.
4) توظيف فرص المساعدة القانونية **لتعزيز قدرة** شبكات العمال المهاجرين واللاجئين والمنظمات الشعبية العاملة معها.
5) بناء **شراكات فعالة** مع الجهات الفاعلة المؤسسية، والمشرّعين، وواضعي السياسات والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والمحاكم من أجل تفعيل القانون الدولي المعترف به دولياً فيما يخص حقوق العمال المهاجرين واللاجئين.
6) الوصول إلى المجتمعات عبر **تشكيل وسطاء وممثلين** ليكونوا «جسراً» بين الأشخاص المحتاجين ومقدّمي الخدمات القانونية.
7) الترويج لعقد **الاجتماعات وتحسين التنسيق** مع الجهات الفاعلة المؤسسية والمنظمات غير الحكومية لدعم الوصول القانوني للعمال المهاجرين واللاجئين وصولهم أيضاً إلى الخدمات.
8) دعم تأسيس و/أو تعزيز **البُنى التحتية المؤسسية** التي بمقدورها تسهيل وصول الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى المساعدة القانونية ودعم عمل المحامين المتطوعين المتمثل في تقديم خدمات المساعدة القانونية مجاناً.
9) الحفاظ على **شراكة فعالة مع الجهات المانحة والوكالات الدولية** من أجل تعزيز ملكية الاستجابة المحلية (أي أن تكون الاستجابات المحلية موجهة للأزمات المحلية).
10) إشراك **وسائل الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي** في الترويج لرواية عادلة لواقع اللاجئين والعمال المهاجرين.

1 تضم هذه اللجنة 30 ممثلاً وممثلة عن مختلف مجتمعات العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن ، وقد تم تشكيلها ودعمها من خلال مشروع «حقنا» الذي تنفذه المنظمة.

مقدمة

يشكل رفع الوعي بوضع المهاجرين واللاجئين في المنطقة، وتعزيز وصولهم إلى العدالة والحياة الكريمة، وإحداث تغيير إيجابي في السياسات في مجملها جزءاً أساسياً من رسالة منظمة النهضة العربية (أرض) تجاه الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً. وتهدف منظمة النهضة العربية (أرض) إلى توسيع نطاق عملها الذي يجري بصورة أساسية في الأردن إلى أماكن أخرى في المنطقة، من أجل مساعدة المنظمات القانونية على تعزيز قدراتها في الأماكن التي لا تتيح للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، وتعزيز الشراكات مع نظيراتها من مؤسسات المساعدة القانونية بهدف تمكين الأشخاص الأكثر ضعفاً وتأثراً من التمتع بحقوقهم. تقدم مذكرة السياسات هذه: (1) لمحة عامة موجزة عن وضع العمال المهاجرين واللاجئين الهش وغير المستقر، مع استعراض التحديات والعقبات الرئيسية التي قد تواجههم في طلب المساعدة القانونية؛ و(2) أفكاراً لاستخدام المساعدة القانونية وسيلة وغاية في حد ذاتها في سبيل مساعدتهم على الإسهام بشكل حيوي في المجتمعات المضيفة. كما يبني هذا التقرير على خبرة المنظمة الواسعة وإنجازاتها والدروس المستفادة منهما، بالإضافة إلى ا المشاورات التي جرت مع العمال المهاجرين واللاجئين في الأردن: إذ نلقي الضوء على أصواتهم، وتطلعاتهم ومساور قلقهم من خلال هذه المذكرة. وهذه المذكرة ليست مجرد نبذة بالنسبة لأولئك الأشخاص الراغبين في الوصول إلى فهم أفضل للمساعدة القانونية المقدمة للعمال المهاجرين واللاجئين في الأردن وحسب، بل إنها أيضاً تقدم خارطة طريق لمقدمي خدمات المساعدة القانونية، والشركاء الحاليين والمحتملين ممن يرغبون في العمل مع منظمة النهضة (أرض)، أو التعرف على خبرتها، وإنجازاتها والدروس المستفادة من مسيرتها.

أهمية السياق: بعض الانطباعات الرئيسية المستقاة من التجربة في الأردن

بشكل عام، يتم تنظيم وصول العمال المهاجرين واللاجئين إلى الحقوق والخدمات، إضافة إلى واجباتهم ومسؤولياتهم كذلك، من خلال إطار قانوني يستند إلى القوانين الوطنية إضافة إلى المعاهدات الدولية التي صادقت عليها البلدان المضيفة. إن القوانين الدولية هي المسؤولة عن حقوق العمال المهاجرين واللاجئين المعترف بها عالمياً، أما القوانين والسياسات الوطنية، فهي التي تحدد جودة الخدمات فيما يتعلق بالحقوق والوصول إلى الخدمات بالنسبة لغير المواطنين فيها. وتمثل الرقابة المستمرة بشأن امتثال القوانين والسياسات الوطنية للمعايير الدولية، إحدى المسائل الحساسة ما يزيد من صعوبة عمل مقدمي المساعدة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً.

في الأردن، كما هو الحال في أماكن أخرى من المنطقة، يتم ضمان حماية الحقوق وكفالتها من خلال الاتفاقات الدولية المصادق عليها، لاسيما تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحظر التمييز من حيث معاملة العمال المهاجرين واللاجئين في مجالات مثل ظروف المعيشة، والعمل، والضمان الاجتماعي، والضرائب المترتبة على عملهم والوصول إلى العدالة. ويُعدّ التأكد من فهم الالتزامات الدولية وتنفيذها بالكامل جزءاً لا يتجزأ من خلق بيئة تمكين مواتية للفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً.

تشيع حالات استغلال العمال المهاجرين وتعريضهم إلى ظروف العمل الصعبة، كما تقوّض حقوقهم الأساسية وقدرتهم على العيش في بلد ما. وتبرز في الأردن المشاكل الشائعة في المنطقة، حيث يمكن ضمان توظيف العمال المهاجرين إلا أن ذلك يرتبط بموافقة صاحب العمل والتي لا يُسمح لهؤلاء العمال بدخول البلاد، أو مغادرتها أو تغيير عملهم من دون وجودها. أي أن التحدي الرئيسي الذي يكمن في أن أي حركة لهم وأي خيار يتعلق بعملهم رهن بهذه الموافقة؛ إذ يُقيّد ارتباط العامل بصاحب العمل ويشكل علاقة غير متوازنة غالباً ما يعني عجز العمال عن ترك عملهم أو الانتقال إلى وظيفة أخرى دون موافقة صاحب العمل، مما لا يترك لهم سوى خيار العمل بصورة غير قانونية في حال حدوث أي مشكلة مع صاحب العمل.

لا تتصرف الحكومات بعدائية بطبيعتها تجاه العمال المهاجرين واللاجئين، كما تحاول في كثير من الأحيان إعطاء الأولوية لتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم من خلال إنفاذ التدابير للحيلولة دون تعرضهم للاستغلال، إلا أن الانتهاكات والإساءات ما تزال منتشرة رغم ذلك، ما يجعل من وجود المجتمع المدني ومقدمي المساعدة الاجتماعية والقانونية أمراً أساسياً من حيث مراقبة عمليات التوثيق وتقديم المساعدة القانونية. أما بالنسبة للاجئين فالوضع أكثر تعقيداً؛ إذ غالباً ما يكون وضعهم متردّياً في معظم الدول العربية، فافتقارهم إلى التسجيل يمس بوضعهم القانوني: إذ يجعل عدم توفر الوثائق الرسمية أو فقدانها بعض هؤلاء اللاجئين عُرضة للإعادة القسرية إلى بلدانهم، ويجعل وصولهم إلى الحماية أو الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة، أمراً مستحيلاً؛ كما أنه يحول دون حصولهم على تصاريح العمل أو المساعدات الإنسانية.

تفاقم وضع اللاجئين إضافة إلى قدرتهم على الحصول على الحماية في السنوات الأخيرة جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد ارتفعت قيمة الديون، وأعداد الإصابات بالأمراض المزمنة، وانعدام الوصول إلى الخدمات الطبية والمدارس ارتفاعاً شديداً، كما ازدادت أعداد عمالة الأطفال واستغلالهم فضلاً عن زواج القاصرات. وأثبتت المساعدة القانونية في بلدان مثل الأردن أهميتها الملحة أكثر من أي وقت مضى، وهو أيضاً ما دفع منظمة النهضة العربية (أرض) إلى العمل على ترقية برنامجها القانوني، وتطويره وتنويعه، وتعزيز وصول العمال المهاجرين واللاجئين إلى الحقوق في الأردن بدعم من مؤسسة هايزيش بول ستيفتونغ-فولت.

المساعدة القانونية بوصفها وسيلة وغاية في حد ذاتها: السبيل إلى حياة كريمة

يجعل الوضع غير المستقر للعديد من العمال المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى المساعدة القانونية مسألة حيوية وضرورية. لذا، يُعدّ فهم الإطار القانوني الذي يحمي حقوق اللاجئين والمهاجرين في البلاد أمراً هاماً ويساعد في منع استغلالهم وإساءة معاملتهم، وتحسين ظروفهم المعيشية وضمان حياة كريمة لهم. فبالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفاً وتأثراً، يغدو الوصول إلى **المساعدة القانونية وسيلة وغاية في حد ذاته:** فهو الوسيلة إذ يقدم لهم **مخرجاً من التهميش الاجتماعي والاقتصادي**، ومن الإقامة غير الشرعية في بلد ما، وانعدام الحماية والضمانات؛ إذ يضمن الحقوق الأساسية مثل تلك المتعلقة بخدمات الصحة والتعليم. كما أنه غاية في حد ذاته إذ غالباً ما يصعُب على العمال المهاجرين واللاجئين العثور على الدعم القانوني الذي يحتاجونه وتحمل نفقاته لتحقيق العدالة والحماية اللازمة لهم.

كما تعرقل المشاكل الهيكلية وصول العمال المهاجرين واللاجئين إلى المساعدة القانونية والعدالة. على سبيل المثال، وعلى الرغم من مساعي الحكومة لدعم العمال المهاجرين من خلال قنوات محددة (كالمكاتب، وخطوط الاتصال المباشرة/الساخنة)، فلا يسهل عليهم الوصول إليها ذلك أن هذه المرافق أو الخدمات متاحة خلال **ساعات عمل** العمال المهاجرين فقط، أو لافتقارهم إلى وسائل التواصل مع أولئك الذين يقدمون خدمة معينة ببساطة. وقد تشكل **اللغة** أيضاً عائقاً أمام الأجانب ممن يحاولون التماس العدالة أو الإبلاغ عن الانتهاكات الواقعة عليهم (إذ بالكاد ما يتوفر مترجمون فوريون وتحريريون في المكاتب الحكومية). وفي مثل هذه الحالات، وحتى عندما يكون خيار التقاضي متاحاً، غالباً ما يُحجم العمال المهاجرون واللاجئون عن الاتصال بالسلطات المختصة **خوفاً** من احتجازهم، خاصة في حال افتقارهم إلى الوثائق، كالتسجيل الرسمي بصفة لاجئ، أو أوراق الإقامة أو تصاريح العمل.

علاوة على ذلك، وفي حال معاناة اللاجئين والعمال المهاجرين من ضيق العيش والظروف المالية السيئة، فغالباً ما يصعب عليهم **العثور على محامين يمكنهم تولي قضاياهم** ومتابعتها. بالتالي، حتى وإن كان القانون يكفل لجميع الأفراد حصولهم على التمثيل القانوني، بمن فيهم أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفه، فلا يكون هذا الدعم القانوني مضموناً إلا عندما تطلبه المحاكم، ومن ثم تتولى المنظمات غير الحكومية التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل تقديم هذا الدعم، ما يعني عدم تقديم الدعم عن طريق نظام حكومي فعال.

بمقدور المساعدة القانونية إحداث فرق في سياق أوجه الضعف والوضع القانوني غير المستقر الذي غالباً ما يُميّز حياة العمال المهاجرين واللاجئين، إذ يصبح المحامون حلقة وصل مع المؤسسات، ما يُسهّل فهم حقوق اللاجئين والعمال المهاجرين وواجباتهم والتوعية بها، ويضمن اتباع المؤسسات للإجراءات التي تكفل لهم الحماية. وما هؤلاء المحامون إلا فاعلون أساسيون بين المؤسسات والأفراد الذين ما كانوا ليتواصلوا مع السلطات جراء أوضاعهم غير المستقرة، دون وجودهم. بالتالي، يغدو توفير الخدمات القانونية أمراً أساسياً لضمان إصدار الوثائق مثل شهادات الميلاد أو الوفاة، أو شهادات الزواج أو تصاريح العمل، أو الطعن في الاحتجاز أو الترحيل. وفي الأوضاع الأكثر تعقيداً وإلحاحاً، يغدو من الضروري إسناد المساعدة القانونية بوسائل إضافية، بما في ذلك المساعدات النقدية الطارئة، للتأكد من تقديم المساعدة القانونية لأولئك الذين تقدم لهم المساعدة الدعم وتمكنهم من أن يتابعوا كونهم جزءاً من المجتمع.

كما يجب تعظيم المشاركة الإستراتيجية مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في سعيها إلى تحقيق النتائج بدلاً من التنافس (على الموارد غالباً). ولا ينبغي أن يكون التركيز على محلية العمل الإنساني مجرد حلم بعيد المنال، بل واقعاً عملياً لأولئك المنخرطين في مساعدة اللاجئين والعمال المهاجرين.

من الخبرة إلى الموارد المشتركة

تُقدم منظمة النهضة العربية (أرض) الدعم القانوني للفئات الأكثر احتياجاً للمساعدة في حماية حقوقهم القانونية، إلا أن الموارد المحدودة المتاحة للخدمات القانونية المجانية، والتي لا تكفي لتغطية الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، ما تزال تشكل عقبة كبيرة في تحقيق هذا المسعى.

توصي منظمة النهضة العربية (أرض) استناداً إلى خبرتها، بالاستثمار في التوصيات العملية التالية:

-1 الاستثمار في **جمع البيانات النوعية من خلال البحوث الموجهة في الميدان** لتحديد التحديات التي تواجه الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً، والاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة المناسبين وفقاً للاحتياجات.	يمكن أن يؤدي التعاون مع أفراد الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى إشراك المجتمع بشكل مباشر في بناء إطار العمل والمنهجية والعمل الميداني، والمساعدة في تمثيل واقعه بالصورة الكاملة. يُعدّ الاستثمار في البحوث التشاركية ذات المنحى العملي والتي تبني على الشراكات بين الباحثين، والجهات المعنية وأفراد المجتمع وتعززها أمراً أساسياً: إذ تكون البيانات ذات صلة بالسياقات الواقعية، ويمكن ترجمة النتائج والاستجابات بفعالية أكبر إلى معرفة مجتمعية، وإستراتيجيات وسياسات فعالة لدعم المحتاجين.
-2 الكشف عن أوجه الضعف المحددة من خلال توفير **بيانات مصنّفة** تكشف عن العقبات القانونية المحددة التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون وفقاً لوضعهم وظروفهم، مع إيلاء اهتمام خاص لتصنيفهم بحسب الجنس، والسن، والجنسية، والعرق، والظروف الصحية على سبيل المثال.	بناء على النهج التشاركي في إجراء البحوث، يجب أن تعكس نقاشات مجموعات التركيز، والمقابلات، وجمع البيانات مدى تعقيد السكان وتنوعهم في حال ارتباط هذه البيانات بالفئات المختلفة التي ينتمي إليها هؤلاء. يُسهّل تصنيف البيانات من فهم التحديات والصعوبات التي تواجهها كل فئة، كما يعد أمراً أساسياً لتحديد الاستجابات والدعم الموجه لمعظم الفئات الأكثر تأثراً وضعفاً.
-3 اتباع نهج التعليم المتنوع من خلال **الجلسات القانونية** حول (أ) الحقوق والسبل القانونية المتاحة للعمال المهاجرين واللاجئين، و(ب) القيمة المضافة التي تُقدمها المجتمعات المتنوعة للمجتمع ككل.	يمكن تحقيق هذا من خلال عقد الندوات وورشات العمل الدورية لمختلف أفراد المجتمع، بمساهمة الخبراء القانونيين ومشاركة الجهات المعنية. ستعمل هذ الجلسات على تعزيز فهم النُظم القانونية؛ إذ ينبغي أن تشمل أصوات العمال واللاجئين وتجاربهم المباشرة من أجل تسهيل فهم واقع النُظم القانونية والقواسم المشتركة بين التحديات التي تواجههم.
-4 **بناء القدرات من خلال المساعدة القانونية** عبر تشجيع نظام دعم مجتمعي يُسهّل الإنذار المبكر والوصول الفوري إلى المشورة القانونية. **الوصول إلى المجتمعات** ودعم **الوسطاء والممثلين** في الميدان ليكونوا «جسراً» بين الأشخاص المحتاجين ومقدمي الخدمات القانونية.	يمكن للعمال المهاجرين واللاجئين ممن يتلقون التدريب على أيدي خبراء في القانون على آليات حماية الحقوق والوصول إلى **النظام القضائي/ منظومة العدالة**، أن يكونوا قادرين على عقد جلسات توعوية دورية متنقلة، يمكنها تسهيل التواصل المباشر بين الأشخاص المحتاجين والمحامين.
-5 بناء **شراكات فعالة مع الجهات الفاعلة المؤسسية**، والمشرّعين، وواضعي السياسات والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والمحاكم من أجل تفعيل القانون الدولي من حيث احترام حقوق العمال المهاجرين واللاجئين.	من شأن الجلسات التدريبية وورش العمل التي تنظمها منظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم القانوني للعمال المهاجرين واللاجئين بالشراكة مع الجهات الفاعلة المؤسسية أن تعمل على (أ) تدريب ميسرين مجتمعيين على الوضع القانوني للمهاجرين واللاجئين وحقوقهم، و(ب) تسهيل النقاشات حول جهود المناصرة فضلاً عن سياسات تحسين الممارسات على أرض الواقع.

6- تعزيز **شبكة العمال المهاجرين واللاجئين** لنشر المعلومات عن الخدمات القانونية التي يحق لهم الحصول عليها.	يُسهم تعزيز شبكة العمال المهاجرين واللاجئين في منحهم القدرة على إسماع أصواتهم وإيصالها إلى صناع القرار، والجهات المعنية في الدول المضيفة، فضلاً عن ربطهم بالحوار العالمي بشأن مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة بهم.
7- **تشجيع المناصرة المشتركة** والجهود المتسّقة مع الجهات الفاعلة المؤسسية والمنظمات غير الحكومية لدعم العمال المهاجرين واللاجئين في الوصول إلى المساعدة القانونية.	طرح إطلاق المبادرات والحملات المشتركة التي تضع مشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من خلال رسائل موحدة وواضحة هدفاً لها وذلك فيما يخص «ماذا، متى، أين وكيف» يمكن للاجئين والعمال المهاجرين العثور على الدعم القانوني، بما يشجع الأشخاص المحتاجين على طلب المساعدة القانونية.
8- **تأسيس بُنى تحتية مؤسسية** يمكنها تسهيل وصول الأشخاص الأكثر ضعفاً وتأثراً إلى المساعدة القانونية ودعم عمل المحامين المتطوعين ممن يقدمون خدمات قانونية مجانية.	حصول العمال المهاجرين واللاجئين على المساعدة والخدمات القانونية من خلال ضمان إتاحة الوصول السهل إلى الجهات مقدمة الخدمات والمرافق المادية والتنظيمية التي تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجههم (كالتنقل، وساعات العمل واللغة).
9- بناء **شبكات فاعلة مع الجهات المانحة والوكالات الدولية**، للحصول على ملكية محلية للاستجابة للأزمات المحلية.	تُعدّ محلية الاستجابة للتحديات التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفاً وتأثراً أولوية لجميع الجهات المعنية. ينبغي وضع إستراتيجيات تتُيح للمنظمات والجهات الفاعلة المحلية لعب دور رئيسي وفعال بالشراكة مع الجهات المانحة والوكالات الدولية لضمان تقديم الخدمات القانونية بصورة مستدامة. ومن المهم أيضاً التأكد من عدم تقديم المساعدة القانونية لمرة واحدة فقط، بل أن يتم توفيرها في سياق تثبت فيه فعاليتها وعدم إبطالها جراء التحديات المحيطة. وينبغي أن تقترن المساعدة القانونية بتدابير أخرى (كالمساعدات النقدية الطارئة على سبيل المثال)، والتي يمكن أن تكون على ذات الأهمية وبمثابة إنقاذ للعديد من اللاجئين والعمال المهاجرين.
10- **إشراك وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي** في الترويج لخطاب عادل إزاء واقع اللاجئين والعمال المهاجرين، إضافة إلى الحاجة إلى خلق بيئة تساعد في تفعيل المساعدة القانونية.	يمكن مؤازرة ذلك من خلال إطلاع الإعلاميين على محنة اللاجئين والعمال المهاجرين من أجل ضمان النشر الصحيح للمعلومات، والتعاون في تصميم البرامج والمساحات الإعلامية التي تُمكّن العمال المهاجرين واللاجئين من مشاركة قصصهم وإسماع أصواتهم.

مشروع حقنا - المرحلة الثانية

في سياق مبادرة «حقنا» المشتركة، تعمل منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية (أرض) بالتعاون مع مؤسسة هينرش بُل -فلسطين والأردن على تعزيز الوسائل التي تضمن احترام حقوق العمال المهاجرين واللاجئين ورفع الوعي بسبل تعزيز ظروفهم المعيشية من أجل تعزيز التماسك والسلم المجتمعي.

إخلاء مسؤولية

تمّ إنتاج مذكرة السياسات هذه بدعم من مؤسّسة هينرش بُل - فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلّفين/ات، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسّسة هينرش بُل.